Issue 6521 Monday 2/12/2019
الزمان – السنة الثانية والعشرون العدد 6521 الاثنين 4 من ربيع الثاني 1441 هـ 2 من كانون الاول (ديسمبر) 2019م
Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/22. UK

المدينة والدولة

رهاب الجماعة وهشاشة الإجتماع الثقافي

علي حسن الفواز
بغداد

الحديث عن المدينة بوصفها الثقافي والعمراني يعني الحديث عن قيم معينة للوجود والمعيش والتفاعل، وعن أفكار وظواهر تلامس جوهر بنية نظامها الطبوغرافي والاجتماعي، مثلما يتعالق بحضورها في الوظيفة الاجتماعية والتجارية والسياسية، والتي تُشكّل اطارا لفعاليات ينتظم فيه حراك الأفراد والجماعات، ومن خلال وجود العديد من المؤسسات والمجالات التي لها قابلية إنتاج القيم والطقوس والشعائر والعلامات والمعاني الرمزية، فضلا عن ما تشكّله من حقل مهم للدراسات الأنثربولوجية، والثقافات المتنوعة وتمثلاتها المتعددة..

هذا الحديث يرتبط بصياغة فكرة المدينة كونها بيئة لإنتاج السلطة، مثلما هي الإطار الضامن لنسق المؤسسات، ولإنتاج وتداول السلع والثقافات والأحداث الكبرى. والتي تُعبّر عن هويتها، وعن طبيعة التحولات التي يمكن أن تحدث فيها، والتي تظل رهينة بمنظومة ماتنتجه من قيم وعلائق وصراعات التي تكفل وجودها وتطورها، وتُيسّر مديات حراكها الثقافي والسياسي والتجاري والاجتماعي، إذ يمثل هذا المُعطى طابعا لازما لتوصيف هذه المدينة، ولضبط التغيرات الحداثة فيها، بدءا من الأشكال الثقافية، والمنظومة الإتصالية، والخطابات الاعلامية، وانتهاء بسياقات العلاقة السياسية الحاكمة، والعلاقات التجارية النافذة، والتي تعبّر عن هويته، بحكم مافيها من جماعات، ومدارس، وأحزاب ونقابات، ومؤسسات دينية وتعليمية وحقوقية.

وهو مايرسم صورة بانورامية للمدينة، فيها الكثير من المُتخيّل السردي، مثلما فيها الكثير من الواقعية.. الحراك في المدينة يعني حراك الدولة، أي المؤسسة التي تحمي وتُنظّم وتحقق العدالة وسيادة القانون، وأن أي ضرر تتعرض له المدينة سيجد صداه في الدولة ومؤسساتها، وهذا ما أعطى للحرك المديني طابعا خاصا، من خلال التمثلات الدينامية لمكوناتها، ولخصوصية نظامها الحضري والاجتماعي، والذي كثيرا ما ينخرط فيه العديد من المثقفين، بوصفها بيئة رمزية للتنوع الأثنوغرافي، وللتقسيمات التي تنتظم فيها القوى الفاعلة، ودورها في تنشيط التحولات السياسية والاجتماعية والثقافية، وحراك النُخب فيها، مثلما هي المصهر التاريخي لاستهلاك الأفكار والمفاهيم والقيم والسلع، وكل مظاهر التجدد التي باتت تفرضها الحداثة..

مدن تأريخية

ولعل مدينة بغداد واحدة من أهم المدن التاريخية والحضرية الصالحة للدراسة الثقافية، بوصفها مدينة جماعات، ومدينة جدل، وصراع، وأسواق، ومدارس تعليمية وفكرية وفقهية، كل هذا جعل العديد من المؤرخين يضعونها في سياق (المدن الصيانية) التي تنماز بهوية مغلقة الى حد ما، وبخصوصية قارّة لها سمات حضرية وثقافية وتجارية خاصة، ليس من منطلق تاريخها السياسي ونظامها العمراني وبيئتها المائية، بل لطبيعة تنوع المعيش فيها، ورمزيتها الراكزة في العقل الثقافي والسياسي والديني بوصفها (دولة التاريخ)، وهذا البعد الصياني جعلها غير قابلة للمحو، وتنأى بنفسها، ولعقود طويلة عن الصراعات الداخلية القبلية والعشائرية، أي أن هذا التوصيف أسبغ عليها توسيما معينا ظلت تحكمه المصالح، وسلطة السياسة، والعلاقات الدولية، والهيمنة على رأس المال التجاري، والرمزية الدينية، وليس سلطة لجماعة أو طائفة معينة، وهذا ما كرّس وجودها كقوة معنوية بمواجهة أي تضخم خارجي يمكن أن يحدث بدءا من مؤسسة القبيلة، وإنتهاء بمؤسسة السلطة..

هذه المدينة تعرضت- في العصر الحديث- الى أشكال معقدة من التخريب الممنهج، بدءا من العمل على عسكرتها، وعلى تحويلها الى بيئة غير مُحصنة لإمتصاص الهجرات التي بدأت منذ الأربعينات، وذلك بسبب فشل (الدولة/ السلطة) في معالجة مشاكل الريف العراقي، وفي تنظيم المعيش والحاجات في الأماكن المجاورة للمدن الأخرى. أحداث حركة عام 1941 كانت احدى من مظاهر التعبير عن تضخم قوة العسكرة، وعن شراهة (برجوازية) الجماعات لتكريس هوية محددة للسلطة، إذ تحولت العديد من الجماعات السياسية والعسكرية الى قوة تتحدى الدولة/ المؤسسة، وترسم لها أفق يتعالق مع العديد من المتغيرات الدولية خلال الحرب العالمية الثانية، إذ ارتبط البعض من قادة الحركة مع(القوة الالمانية) بخلاف الارتباط التقليدي للدولة العراقية مع القوة الانكليزية..

كما أن أحداث 1948 كان إيذانا ببدء مرحلة انتهاك اخلاقي وديني للمدينة، إذ تعرض اليهود العراقيون الى حملة(تهجير جماعي) وطرد ثقافي قائم على الكراهية والنبذ، وشيوع مصطلح(الفرهود) يعدّ أول خروج قانوني وأخلاقي للتعايش، ولحق الملكية والمواطنة الدستورية والوطنية..

صورة الدولة العراقية ارتبطت بصور افتراضية وشوهاء للمدينة، إذ تم إخضاع المدينة لسلطة(جماعة الدولة) وصار الحراك الاجتماعي والثقافي رهينا بطبيعة القوى السياسية والحزبية والعسكرية الفاعلة فيها، وأن تحولات الدولة ستكون رهينة بأي تحولات قد تحدث فيها، ورغم أن هذه المدينة حاولت أن تحافظ على هويتها الحضرية، وعلى طبيعة الاجتماع فيها، إلاّ أن طبيعة وخطورة المتغيرات الحادثة فيها، بسبب طبيعة ضعف الدولة، وبسبب الصراع السياسي فيها، أسهم الى حد كبير في هشاشة المنظومة الاجتماعية والثقافية للعديد من أطر الدولة، ونظامها التجاري والاجتماعي والهوياتي..

تصدع الدولة

وأحسب أن تصدّع الدولة عبر صراعاتها المتكررة، وبروز القوة العسكرية أسهم في تفكيك المدينة، وفي إحداث الكثير من الثغرات في نظامها المديني والتجاري، وهو مابات عرضة للهجرات العشوائية من الريف والبادية، وكلنا يعرف أن ماهو خارج المدينة كان غارقا في بيئات متريفة، وعلاقات تقوم على سلطة القبيلة/ العشيرة، وعلى نظام اقتصادي غير واضح، ومحكوم بعلاقات شبه اقطاعية، مع ملكية غير ناجزة للأرض، والتي لم تتحول الى شكل حقيقي للاقتصاديات الزراعية كما هو معروف في العالم.

هذه الصورة جعل الريف العراقي بعيدا عن الفاعلية العمرانية للمدينة السياسية، وبقطع النظر عن المدن الكبرى مثل- بغداد- البصرة- الموصل- والمدينة الدينية مثل- النجف- كربلاء، فإن واقع المدينة العراقية في الجنوب والغرب كان خاضعا لسلطة الجماعة، أكثر من جماعة المؤسسة أو القانون..

وحتى الحراك الثقافي المحدود في عديد المدن ظل جزءا من حراك بعض الأحزاب السياسية وشعاراتها، والتي أعطت للسلطات المحلية، ولبعض شيوخ القبائل والعشائر دورا خطيرا في فرض قيود على أي حراك مدني حقيقي وفاعل..

كما أن واقع المدينة ظل مسكونا بمجموعة من المهيمنات السياسية والطبقية، انتعشت فيها طبقة برجوازية مهيمنة، لها مصالح كبرى مع رجالات السياسة، وقادة الأحزاب المتنفذة، فضلا وجود سلطة غير واضحة للقوة العسكرية الناشئة، والتي كانت جزءا من الهيكل الطبقي المديني، وحتى الحراك النقابي كان ذا طابع أيديولوجي أكثر من طابعه المهني، وهو ما جعل العديد من النقابات تحت رقابة السلطة، وتعرّض الكثير من قادتها للاعتقال.

الثقافة والمدينة

حين يتحدث البعض عن(صورة المثقف الطليعي) أو(المثقف الليبرالي والتنويري) في المدينة، فإنهم يتحدثون عن بيئة ونظام وعلاقات ومؤسسات تحكم الإنتاج والتداول الثقافي، على مستوى الظاهرة الأدبية، أو الظاهرة الإعلامية، لأن المدينة هي المكان المناسب لهذا التداول، وذلك لوجود وسائط تعلّم ونقل واستهلاك المادة الثقافية، عبر وجود السوق، والمدارس والجامعات والمقاهي وغيرها، لكن أخطر ماتتعرض له هذه الظاهرة هو الرقابة التي تفرضها الدولة، وهو ماسينعكس سلبا على الحريات المدينية، وعلى تداول المعلومات، وعلى انتاج ظاهرة العنف الذي قد تلجأ اليه الدولة بوصفها سلطة حاكمة لها مصالحها وحساسياتها.

الحديث عن علاقة الثقافة بالمدينة، وعلى وفق هذا التصوّر يظل مشوبا بمحاذير معينة، وسيكون محددا في مجالات غير خاضعة للرقابة، وهذا ما سيكون له تأثير سلب على مايمكن أن يتلقاه الجمهور من صدى واسع للفعاليات الثقافية، فالبعض يضع عدد من الفعاليات في خانة المعارضة والتحريض، وهو برز واضحا من خلال إغلاق العديد من الصحف والمجلات، وتعرّض العديد من المثقفين- أدباء واعلاميين- للسجن، وللمنع والقمع، حيث يكون لفاعلياتهم وقْعها على السلطة السياسية، بل أن السلطة كان ستهوّل من ذلك، وتتهم الحراك الثقافي بأنه خروج عن قيم المجتمع، فضلا عن أن العديد من المثقفين منخرطون في حركات سياسية وحزبية لم تشرعن وجودها جهاتها الأمنية، وتاريخ السجن العراقي شاهد على ذلك، وأن هوية المرجعيات الثقافية يرتبط بأدبيات هذه المرجعيات الثقافية، لأن طبيعة الحراك الثقافي كان مسكونا بهاجس الثورة والتغيير، وشعارات الحرية والديمقراطية، لكن الأخطر مافي هذا الأمر هو أن تتحول الدولة الى مؤسسة قمع كاملة، وبالتالي سيجد المثقف نفسه أمام رعب المكان، ورعب الرقابة ورعب السجن، وستفقد المدينة مزاجها القديم، وصوراتها الحضرية لتتحوّل الى سجن كبير له سجانوه وحكامه وطوارؤهن وله سياقه الثقافي/ الاعلامي القائم على التبعية والإخضاع..

خراب المدينة..حراب الدولة..

التلازم بين المدينة والدولة تحول في مراحل لاحقة الى تلازم للخراب، إذ أن بروز القوى العسكرية الناشئة، وإتساع معسكراتها، وربط العمل العسكري بصراعات اقليمية، لاسيما بعد أحداث فلسطين عام 1948 أعطى لهذه القوة نوعا من الشرعية، ونوعا من الفاعلية المُهددة للنظام المدني، وهو ما بات واضحا بعد نشوء حركة الضباط الأحرار التي وسمت عملها بالطابع الثوري التحرري، وماحدث في أحداث عام 1958 كان الشرارة التي أعطت للقوة العسكرية حضورها الشرعي والثوري في السيطرة وفي فرض إرادة التغيير، وتعليق العمل بأية عمل ديمقراطي يشرعن وجود الدولة عبر الانتخابات، وعبر العمل على تقييد عملها بأطر دستورية..

شرعية ثورية

إن ماجرى في تموز 1958 أطلق مبدأ الشرعية الثورية، على حساب على شرعية دستورية مفترضة، وبقدر ما حملته(الثورة) من شعارات للتغيير ومناهضة سياسات الحكم الملكي، مع صدور العديد من القوانين الثورية، إلاّ أن غياب العمل المؤسسي والدستوري الناظم لعمل الدولة، أسهم في إفقاد النظام الجديد الحماية الحقيقية، لاسيما وأن أحداث 14 تموز 1958 حدثت في ظروف دولية واقليمية معقدة، سقط معها حلف(السنتو) الجامع لبعض دول الاستعمار القديم مع عدد من الدول الاقليمية، مع تطبيق عدد من الاجراءات ذات البعد التحرري، فضلا على أن (الصفة) الانقلابية لهذا الحراك الثوري أسهمت في خلق بيئة سياسية يغلب عليها الصراع والتنافس، والحكم المركزي، وهو ما مهد الطريق لتوريط البلد في أعمال انقلابية ظلت متلازمة الى أوقات بعيدة، ولعلها أخطرها ما حدث عام 1963 إذ تحول انقلاب شباط الأسود الى تاريخ مفتوح للرعب، وللخراب المديني، وبدء مرحلة موت الدولة وموت المدينة في آن معا، فالاجراءات والسياسات التي إتبّعها الانقلابيون مهدت الطريق الى تغييرات ديموغرافية وطبقية وتجارية وثقافية خطيرة، أنسحقت معها قيم المدينة الحضرية، وقيم المدينة الثقافية، ونشوء ظاهرة المركز الأيديولوجي والرقابي والقمعي، والذي فرض شروطه على هوية المدينة، وعلى الجماعات والأفراد.

قراءة في خطبة إقالة الحكومة

صلاح عبد الرزاق
بغداد

منذ بدء التظاهرات في الأول من تشرين الأول 2019 تجنبت المرجعية في الخطب الماضية الاشارة إلى الحكومة أو رئاسة الوزراء، بل كانت تخاطب بشكل مباشر المتظاهرين والقوات الأمنية ومجلس النواب ، وتعطي توجيهاتها لها. في حين تضمنت هذه الخطبة نقداً حاداً للحكومة التي يرأسها عبد المهدي عندما جاءت في عبارة (بالنظر للظروف العصيبة التي يمر بها البلد، وما بدا من عجز واضح في تعامل الجهات المعنية مع مستجدات الشهرين الاخيرين بما يحفظ الحقوق ويحقن الدماء فان مجلس النواب الذي انبثقت منه الحكومة الراهنة مدعو الى ان يعيد النظر في خياراته بهذا الشأن ويتصرف بما تمليه مصلحة العراق والمحافظة على دماء ابنائه، وتفادي انزلاقه الى دوامة العنف والفوضى والخراب). وهي العبارة التي أوردها عبد المهدي في رسالة الاستقالة.

محاور ومفاهيم

إن خطبة الاقالة تضمنت عدة محاور ومفاهيم وتوجيهات توضح ما تفكر به المرجعية في مسار الأحداث السابقة والقادمة، ويمكن ملاحظة ما يأتي:

1- على الصعيد الدولي أن لا جهة دولية قادرة على ممارسة دور المرجعية في حكمتها وحزمها واحترامها بين العراقيين. فلا أمريكا ولا الاتحاد الأوربي ولا الأمم المتحدة تستطيع ممارسة هذا الدور رغم البون الشاسع في الامكانات والقدرات المالية والعسكرية. فالسيد السيستاني الذي اعتاد الجلوس على الأرض في غرفة في بيت مستأجر أثبت أنه أقوى إرادة وقراراً من كل هذه الأطراف في العراق.

2- إن توجهات سماحته وإنذاراته للأطراف الخارجية تؤخذ على محمل الجد . فواشنطن تعلن أنها لن تتجاوز وصاياه . والأمم المتحدة ترسل ممثلتها في العراق للتشاور مع سماحته والاستماع إلى نصائحه فيما يتعلق بالمشهد العراقي وجميع شؤونه الداخلية والخارجية.

3- على الصعيد الداخلي أثبت السيستاني أنه الوحيد الذي يأمر فيطاع ، وأنه أسقط اثنين من رؤساء الوزارات خلال خمسة أعوام. وأنه القائد الذي أدار أزمة التظاهرات بثقة عالية ورؤية واضحة وخطوات متتابعة. وهو السيد الذي يكن له الشعب العراقي بكل أطيافه كل الاحترام والتقدير.

وأن جميع السياسيين والمسؤولين يعلنون طاعتهم له ، ولا أح يجرؤ علناً على مخالفته. فهم وجدوا فيه أباً للعرب والكرد والتركمان والسنة والشيعة والمسيحيين والصابئة والايزديين والشبك بلا تمييز. وأنه يحمل همومهم ويدافع عن مصالحهم جميعاً. وقد أثبتت الأحداث أن سماحته وقف إلى قضاياهم وعبّر عن تعاطفه وتضامنه معهم في كل الظروف.

4- منذ سقوط النظام عام 2003 والسيد ملجأ الجميع ، يتابعون توجيهاته وبياناته لترشدهم إلى الطريق الصحيح. ولم يخش السيستاني أحداً يوماً ما ، ومضى برأيه وقناعته بعزيمة وإصرار. وأثبتت الأيام أن قراره كان سليماً ، ولولاه لتدهورت الأمور، وزادت الأزمات تعقيداً. ولم تستطع جهة ما أن تدعي أن توجيهات المرجعية تأتي لدعم رأيها أو موقفها. إذ لم ينحاز سماحته لأي طرف على حساب طرف آخر.

5- يشعر الشعب العراقي بكل شرائحه بأن السيستاني يخاطبه ويؤيده ويحبه ، وأنه يمثل ضميره ووجدانه. ولا اختلاف في ذلك بين السياسيين والأكاديميين والمثقفين والطلاب وذوي المهن والتجار والكسبة وأبناء العشائر. وتؤمن الغالبية بأن سماحته المؤثر السياسي الأول في العراق، وأنه لابد من التعرف على رأيه أو موقفه من كل حدث كبير أو أزمة عظيمة وما أكثرها. ويرى بعضهم أنه لابد أن يتدخل السيستاني في كل الأمور ، خاصة في بعض المشاكل، حيث أن بإمكان سماحته قطع نزاع القوم بسطر واحد. وقد جربنا سماحته في أزمات كبيرة مثل الدستور ، الانتخابات، تشكيل الحكومات، احتلال الموصل، أزمة كركوك، استفتاء الاقليم، التسوية السياسية، وأخيراً وليس آخرا تظاهرات تشرين الأول / أكتوبر 2019.

6- بقي السيستاني يراهن على الشعب فقط ، وأنه مصدر السلطات، وهو الذي يتخذ القرار في الانتخابات واختيار ممثليه ثم الرئاسات والوزراء. وأن الشعب العراقي يستحق كل الخير والاحترام وتقديم الخدمات والعيش الكريم. وبقي السيستاني ينتقد أداء الحكومات والبرلمانات وامتيازات ورواتب المسؤولين ، واهمال الفقراء والمحتاجين للتعليم والصحة والعمل والسكن. وطالما نادى بمحاربة الفساد والضرب بيد من حديد لكن المسؤولين لم يكونوا بمستوى دعم سماحته ، وأضعف من الالتزام بتوجيهاته، فاضطر لمقاطعتهم منذ عام 2010.

7- توجيهات سماحته للمتظاهرين فقد تضمنت:

أ- الاهتمام البالغ بما حدث مؤخراً في الناصرية والنجف الأشرف من مصادمات (وإراقة الكثير من الدماء الغالية).

ب- التأكيد على (حرمة الممتلكات وتعريضها للحرق والتخريب) ، وانتقاد من سماهم بـ(المندسين) الذين يعتدون عليها وعلى أصحابها. وهي إشارة إلى ما حدث من حرق المحلات التجارية والمنازل السكنية والأبنية الحكومية والأهلية.

ت- الطلب من (المتظاهرين السلميين أن يميزوا صفوفهم عن غير السلميين ، وأن يطردوا المخربين).

8- خصصت الخطبة فقرة طويلة لنقد الوضع السياسي وأداء الحكومة مع تحميل البرلمان مسؤولية النهوض بالأوضاع. ففي معرض نقده لرئيس الوزراء عادل عبد المهدي استخدم السيستاني تلميحاً قوياً يفهمه بسرعة أي متابع للشأن العراقي، وكل من يعرف أسلوب سماحته. إذ قال (وبالنظر إلى الظروف العصيبة التي يمر بها البلد. وما بدا من عجز واضح في تعمل الجهات المعنية مع مستجدات الشهرين الأخيرين بما يحفظ الحقوق ويحقن الدماء) . وهذا إشارة واضحة إلى الحكومة (الجهات المعنية) و فشلها التام (عجز واضح) في عدم (حفظ الحقوق وحقن الدماء) ، وما حدث في التظاهرات (مستجدات) الشهرين الأخيرين (بدءاً من الأول من تشرين الأول 2019 وحتى 29 تشرين الثاني 2019). وهو ما أدركه عبد المهدي ليقدم استقالته بعد ساعات من الخطبة.

خارطة طريق

9- كلف السيستاني مجلس النواب بالامساك بمبادرة تنفيذ خارطة الطريق التي سبق وأن أعلنها في خطبة سابقة. إذ طلب من (مجلس النواب الذي انبثقت منه الحكومة الراهنة أن يعيد النظر في خياراته بهذا الشأن) و (يتصرف بما تمليه مصلحة العراق والمحافظة على دماء أبنائه). وهذه إشارات إلى استكمال إجراءات استقالة رئيس الوزراء، واختيار رئيس وزراء آخر قادر على حفظ الوضع الأمني الخطير و (تفادي انزلاقه إلى دوامة العنف والفوضى والخراب).

10- كرر المرجع وشدد على أهمية المضي في (إقرار حزمة التشريعات الانتخابية بما يكون مرضياً للشعب).

11- وكان سماحته قد أكد على تشريع قانون الانتخابات بما ينصف الجميع ، وقانون مفوضية الانتخابات تتسم بالحيادية والمهنية. وهذان القانونان يمهدان للانتخابات المبكرة.

12- تشير المرجعية لأول مرة إلى موضوعة الانتخابات المبكرة عندما قالت أن التشريعات الانتخابية (تمهد لاجراء انتخابات حرة ونزيهة تعبر نتائجها بصدق عن إرادة الشعب العراقي) . إن التأكيد على تشريع هذين القانونين في هذا الوقت يعني بلا شك تمهيداً لانتخابات مبكرة وليست لانتخابات عام 2022 أي بعد ثلاث سنوات.

13- يؤكد سماحته على أن جميع مفردات التغيير المنشود للحكومة ومجلس النواب يجب أن تتم ضمن إطار الدستور حيث يشدد على (تجاوز الأزمة الراهنة بطريقة سلمية وحضارية تحت سقف الدستور) ، أي بعيداً عن التهديد أو الاعتصامات أو العنف أو إجبار الآخرين على خيار معين. فيبقى الدستور هو الحاكم على كل العملية السياسية، ويصوت النواب على رئيس الوزراء وفق مواد الدستور، وليس بفرض شخص من قبل جهة معينة لأن الجميع يجب أن يشارك في ذلك من شمال العراق إلى جنوبه. وهو بوضوح أي توافق الشيعة والسنة والكرد على المرشح القادم ، ولا ينفرد الشيعة بالقرار وحدهم.

14- يحذر المرجع من المؤامرات التي تستهدف العراق وإعادته إلى نظام البعث الذي وصفه بالدكتاتورية المقيتة من خلال تحركات بعض الايدي البعثية في التظاهرات والتحريض على العنف والفوضى، وذلك بقوله (إن الأعداء وأدواته يخططون لتحقيق أهدافهم الخبيثة من نشر الفوضى والخراب والانجرار إلى الاقتتال الداخلي ، ومن ثم إعادة البلد إلى عصر الدكتاتورية المقيتة).

15- يؤكد المرجع حفظه الله على أن (المرجعية الدينية ستبقى سنداً للشعب العراقي الكريم. وليس لها إلا النصح والارشاد إلى ما ترى أنه في مصلحة الشعب. ويبقى للشعب أن يختار ما يرتئي أنه الأصلح لحاضره ومستقبله بلا وصاية لأحد). وهذا الكلام قمة في التواضع والزهد عندما يؤكد أنه سيبقى مسانداً لهم في كل الظروف . وأنه لا يملك القوة المادية والمكانات وغيرها سوى النصح والارشاد . وأن القرار في النهاية للشعب وحده ، وهو الذي يرى الأصلح لحاضره ومستقبله. وأن لا وصاية لأحد حتى لو كان بحجم السيد السيستاني وثقله وتأثيره على عشرات الملايين في العراق والعالم.

شهق الناس

يا بني.. إحذروا الغادرين

ياس خضير البياتي
الامارات

كلما يمر الزمن على انتفاضة الشباب، اضع يدي على قلبي، لأنني اصبت بمرض نفسي اسمه (رهاب الحكومة)، وهو رهاب القتل والدم، وصوت الرصاص الحي، وفواجع القنص الوحشي، وغيوم القنابل المسيلة بالدم والصوت والدموع، وشهوة مجازر النحر والابادة، لأنني اشعر اليوم ان هناك أشياء مخفية تظهر في احداث الانتفاضة، وهناك من يحاول جرها الى موقع التصادم، وتشويه ألقها البهي، وجمال صورتها، وصفاء صوتها، وسمو همتها ووطنيتها، ونقاوة افعالها وأهدافها، ففي المآزق ينكشف لؤم الطباع، وشهية الغدر، ونذالة الساقطون ،مثلما تنكشف أيضا اقنعة الجهل والضمير، وحقارة الموقف، ومعدنهم الصدأ فما يحدث اليوم ،انتفاضة ضمير حي ، ونقاوة قلب ،وشجاعة شباب ،ومشاعر ملونة بصور الوطن، ودعوة تزن أطنان من الذهب (نريد وطن) ،هي خلاصة لعراق مثخن بالجراح، ينتفض حضارة وشجاعة وثقة (هو العراق ...سليل المجد والحسب) .

بقدر ما اثق بانتفاضة زهور العراق، ومستقبلها المزهو بالإرادة، ويقيني القوي انها في حالة انتصار بفعلها وروحها منذ انطلاقتها الأولى، لكنني لا أخفي شعورا مرعبا في داخلي، فهناك غادرون ورعاع يخططون لإطفاء سعيرها، وغلق منافذ تنفسها، وهناك سيناريوهات داخلية وإقليمية ودولية لمحاصرتها، وانهاكها بأفعال مثيرة للتشويه والتحريض والصمت ،وتغيير مسارها بأفعال مضادة مصنوعة في الدوائر السرية المغلقة لتبرير القتل ،وإبراز السيناريو الاخير لاجتياح ساحات الانتفاضة بالقوة وانهاء لحظات الزمن الاني فقط ،دون الغاء فعل المستقبل .

اعرف ان السيناريوهات كثيرة، وان صمت الحكومة الزائلة لما يحدث تخفي وراءها مجازر دموية، واعرف ان المخطط مكتوب من خارج الوطن، وان هناك الوية لقنص الشباب ووضعهم في سرادب الموت والتعذيب، وان هناك مجاميع من بعض أحزاب الحشد وسط الشباب متخفية بانتظار ساعة الصفر، وطائرات مسيرة تتجسس فوق الساحات والجسور، مثلما هناك استشارات من بلدان قريبة وبعيدة لاحتواء الانتفاضة ووأدها.

فمن اعطاكم خطة (الحاكم العسكري) التي اسميتموها (رئيس خلية الازمة)، لتطبيقها بالمحافظات الجنوبية الثائرة باستخدام العنف بالرصاص الحي، فكان شباب الناصرية والنجف والحلة وكربلاء والبصرة والعمارة بالمرصاد لكم، وكانت ذي قار والنجف مقبرة لأحلامكم المريضة، فتعطرت المدن برائحة دم الشهداء، فانكرست خططكم، واذلت نياشين الدمج التي تضعونها على اكتافكم، وسقط الحاكم القاتل في بغداد الذي امركم باسم الخيانة والنجاسة ان تقتلوا أبناء جلدتكم...أبناء الحسين.

فأي عار هذا الذي تفعلونه بهدر دم الشباب في الجسور والساحات والشوارع، واي جريمة تقترفونها بحق مدن الثائرين، لولا انكم من رعاع القوم وقتلته.

لماذا تبلدت أحاسيس الحكومة تجاه موت الشباب؟ لأن الموت أصبح تفصيلاً يومياً في حياتهم، ولأنها اعتادت على ممارسة أبشع جرائم القتل والخطف والتعذيب، اعتادت حتى على ما يهينها وما يعذبها وما يطحن اقراراتها من الخارج، لتمضي في الحياة السياسية معطوبة القلب بلا إنسانية ومشاعر.

ليس الموت فقط ما اعتادتها حكومة القتل، فقد اعتادت كل شيء سيئ قبيح وعديم الذوق، ورديء، صارت ترى موت الشباب كأنه خلاص لها، وعلاج لمرضها السادي في التلذذ بمناظر الدم، دون أي إحساس بالخجل أو الحرج، وهذه علامة من علامات تدهور الاخلاق الى الحيوانية والحضيض. لذلك لا نستغرب ان حولوا العراق من بلد كان منارة في كل شيء إلى مصدر للطائفية، ومصدرٍ للموت والفقر والوجع، فهذا العراق الطارئ الذي صار يختطف أبناءه ويسترقهم ويقتلهم بدم بارد بأسلحة الحروب، قد استوطنته جيوش من الهمج والرعاع تدمر وتفجر وتقتل. إنها البلطجة والقتل والتخريب باسم الدين!

يابني الحالم بالحياة، ها انت على أبواب حقيقة النصر، كريما في الاستشهاد، وغنيا في العطاء، وقدوة في نكران الذات، وعاشقا ابديا لوطن الحب والسلام، وقاهرا للعبودية والاستبداد، وحالما بحدائق الياسمين، ومؤرخا كبيرا لتاريخ جديد لوطن أجمل وأبهى بين الأوطان.

ننتظر منكم كآباء لكم ان تحذروا من الغادرين، وان ترفعوا شعار السلمية بقوة، وتعاقبوا من يحرق ويدمر مؤسساتنا الوطنية لأنها ملك للجميع، لان الاخر الذي سرق احلامكم ومستقبلكم يريد تدوير الازمات لصالحهم، وتحنيط انتصاراتكم بأوهامهم المريضة بسادية الموت ،وشهوة القتل .

يابني ارفعوا شعار السلمية، لأنها ضمانة الانتصار الأخير، فقد اسقطتم القاتل الأول في بغداد بدم الشهداء، بانتظار سقوط رعاع السلطة والأحزاب، لان معركتكم ضد حكومة القتل هي بدون جدال اعظم واروع المعارك، والعراق في كل العصور ولاد الثورات والانتفاضات والرجال.